الأمم المتحدة

S/2013/701

مجلس الأمن

Distr.: General
27 November 2013
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأستراليا لدى الأمم المتحدة

تولّت أستراليا رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وقد أُعد تقييم لأعمال المجلس تحت إشرافي وبالتشاور مع أعضاء المجلس الآخرين (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) غاري **كوينلان**

121213 121213 13-58513 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأستراليا لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة أستراليا (أيلول/سبتمبر ٢٠١٣)

عقد مجلس الأمن خلال فترة تولي أستراليا رئاسة المجلس خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ما مجموعه ٢٢ جلسة، شملت ١١ جلسة خاصة و ١١ جلسة علنية. واتخذ المجلس أيضاً ثلاثة قرارات وأصدر ستة بيانات صحفية.

أفريقيا

جمهورية الكونغو الديمقراطية

عقد المجلس، في ١٢ أيلول/سبتمبر، جلسة مشاورات مغلقة بشأن الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقدَّم كل من مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وماري روبنسون، المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، إحاطة إلى المجلس (عن طريق التداول بالفيديو) بشأن الحالة الأمنية الهشة على الأرض. وحذَّرا من أن التوترات لا تزال شديدة بالرغم من توقف أعمال القتال التي كانت دائرة بين حركة ٢٣ مارس والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعرَضَ كل من الممثل الخاص والمبعوثة الخاصة المعلومات المستجدَّة عن الجهود الدبلوماسية التي بذلاها مؤخراً، بما في ذلك الزيارة التي قاما بها إلى منطقة البحيرات الكبرى في الفترة من ٣ إلى ٧ أيلول/سبتمبر، بالاشتراك مع المبعوثين الخاصين لكل من الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية. وأبلغا المجلس بأن النجاح العسكري المحرز في دحر حركة ٢٣ مارس من مواقعها في تلال كيباتي المطلَّة على غوما له آثار بعيدة المدى. فقد ساعد ذلك، بالإضافة إلى الحملة الدبلوماسية المنسَّقة التي قادها المجتمع الدولي، على تركيز الانتباه مجدداً على العملية السياسية. وأكَّد الممثل الخاص والمبعوثة الخاصة في إحاطتيهما على أهمية عدم تكرار أخطاء الماضي في إطار السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وذكرا أن مرتكبي الجرائم الخطيرة ينبغي، بالتالي، ألا ينالوا عفواً وألا يُعاد إدماجهم في قوات الأمن التابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأبلغ الممثلُ الخاص المجلس بأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار قد أعادت تركيز وجودها العسكري في الشرق، وبدأت أيضاً بنقل موظفيها المدنيين إلى تلك المنطقة. وشدد على أهمية تعزيز آلية التحقق المشتركة الموسعة، وأعرب عن ترحيبه بالقرار الذي اتخذته القمة الاستثنائية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، في ٥ أيلول/سبتمبر، بمنح بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار تمثيلاً دائماً في آلية التحقق. وأبلغت المبعوثة الخاصة المجلس بأن لجنة الدعم التقني التابعة لإطار السلام والأمن والتعاون ستجتمع في نيروبي يومي ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر لوضع الصيغة النهائية للنقاط المرجعية الإقليمية لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات. وقد اعتُمدت النقاط المرجعية الإقليمية لاحقاً في اجتماع آلية الإشراف الإقليمية ”١١+٤“ المعقود في نيويورك، في ٢٣ أيلول/سبتمبر، والذي حضره أعضاء المجلس.

وكرَّر أعضاء المجلس الإعراب عن قلقهم إزاء الحالة الأمنية الهشة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعربوا عن تأييدهم القوي للاستجابة الاستباقية التي بادرت إليها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار من أجل حماية المدنيين من القصف الذي شنَّته حركة ٢٣ مارس على غوما مؤخراً. ورحب أعضاء المجلس بالجهود الدبلوماسية التي يبذلها الممثل الخاص والمبعوثة الخاصة، وكذلك بالجهود الإقليمية الجارية، بما في ذلك عقد القمة الاستثنائية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، في ٥ أيلول/سبتمبر، لتخفيف حدة التوترات التي سُجلت في الآونة الأخيرة. وأيَّد العديد من أعضاء المجلس دعوة المبعوثة الخاصة إلى تجنب أخطاء الماضي بشأن الحصانة وإعادة إدماج المحاربين الذين ارتكبوا جرائم خطيرة في القوات المسلحة. وأصدر المجلس في أعقاب الاجتماع بياناً صحفياً شدَّد فيه على هذه النقاط.

غينيا – بيساو

عقد المجلس، في ٥ أيلول/سبتمبر، جلسة مشاورات مغلقة للاستماع إلى إحاطة قدمها خوسيه راموس – هورتا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، عن التقدم المحرز من أجل إعادة إرساء النظام الدستوري. وقام الممثل الخاص بإبلاغ المجلس بأن السلطات الانتقالية قد خطت خطوات هامة في هذا الطريق، بما في ذلك اعتماد الميثاق الانتقالي والاتفاق السياسي وخريطة الطريق الانتقالية في أيار/مايو ٢٠١٣؛ وتعيين قيادة جديدة للجنة الانتخابية الوطنية، وتحديد تاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية. وذكر أن التحضيرات للعملية الانتخابية لم تحرز تقدماً بالسرعة التي كانت متوقعة في الاستعداد بالقدر الكافي للانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ولم تحسم الحكومة الانتقالية

قرارها بعد بشأن آلية تسجيل الناخبين، لكنها تنظر في وضع نظام محسَّن لتسجيل الناخبين يدوياً، يقوم على ميزات أمنية معزَّزة. ووفقاً لتقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سيؤدي هذا الخيار إلى إرجاء موعد الانتخابات إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٤، وسيكلف حوالي ١٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

وقام الممثلُ الخاص بإبلاغ المجلس بأن ثقافة الإفلات من العقاب وعدم المساءلة لا يزالان يشكلان تحدياً كبيراً بالنسبة لغينيا - بيساو، وأنه يتعين بذل جهود طويلة الأمد، في أعقاب الانتخابات، بهدف معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار السياسي وحالة الاستياء. وأشار إلى اعتزام مانويل سيريفو نامادجو، الرئيس المؤقت، السعي إلى إنشاء لجنتين دوليتين للتحقيق، تُعنى الأولى بدراسة الجرائم المرتكبة في الماضي بدوافع سياسية، فيما تُعنى الثانية بالنظر في مسألة الاتجار بالمخدرات. وقال الممثل الخاص إن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو لم يتلقَّ أي تقارير تؤكد زيادة أو تراجع الاتجار غير المشروع بالمخدرات في غينيا - بيساو، ومع ذلك فلا يزال يتعين على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لدعم السلطات الوطنية في سعيها إلى القضاء على هذه الآفة.

ورحب أعضاء المجلس على نطاق واسع بالتطورات الإيجابية الأخيرة لإعادة إرساء النظام الدستوري كاملاً في غينيا - بيساو. وأعربوا عن أسفهم لاحتمال إرجاء موعد الانتخابات إلى ما بعد ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ودعوا إلى إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن. وأعرب أعضاء المجلس أيضاً عن القلق بوجه عام إزاء استمرار ثقافة الإفلات من العقاب وعدم المساءلة، ودعوا إلى القيام بمزيد من العمل لإتاحة إحراز تقدم في إصلاحات قطاع الأمن ونظام العدالة. وأشاروا إلى أن الاتجار بالمخدرات لا يزال يشكل تحدياً كبيراً بالنسبة لغينيا - بيساو، وأعربوا عن ترحيبهم بالأنباء التي أفادت بأن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة سيستأنف عملياته قريباً في غينيا - بيساو، بعد أن توقفت في أيار/مايو ٢٠١٣ لعدم توافر التمويل. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، أصدر المجلس بياناً صحفياً بشأن غينيا - بيساو يبيِّن هذه النقاط.

بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

عقد المجلس، في ١٠ أيلول/سبتمبر، جلسة إحاطة وأجرى مشاورات بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها كل من كارين لاندغرين، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وستافان تيلاندر، رئيس تشكيلة ليبريا التابعة للجنة بناء السلام. كما أدلى براوني ج. ساموكاي، وزير الدفاع الوطني الليبري ببيان.

وقالت الممثلة الخاصة إن ليبريا تستحق الثناء على التقدم الذي أحرزته خلال السنوات العشر الماضية منذ التوقيع على اتفاق السلام الشامل. وأعربت عن ترحيبها بالعمل الذي قامت به لجنة مراجعة الدستور وبالإعلان عن خريطة الطريق من أجل تضميد الجراح وتحقيق المصالحة على الصعيد الوطني. وحذَّرت من أنه لا يزال هناك حاجة إلى معالجة العديد من الأسباب الكامنة وراء نشوب النزاع، من خلال الإصلاح والتنمية في الأجل الطويل. وأثارت الشواغل المتعلقة بسوء إدارة الموارد الطبيعية، الذي ذكرت أنه يشكل مصدراً محتملاً للنزاع. وأبلغت عن الجهود التي تبذلها حكومتا ليبريا وكوت ديفوار حالياً، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، للحد من انعدام الأمن على الحدود. وأشارت إلى أن المرحلة الأولى من الخفض العسكري التدريجي لوجود البعثة قد تمَّ بنجاح؛ لكنها أكَّدت أن قوات الأمن الليبرية لم تتمكن من رفع مستوى وجودها وفعاليتها التشغيلية لتولِّي المسؤوليات الأمنية المتزايدة. ولاحظت أن ليبريا تحتاج إلى دعم مستمر من المجتمع الدولي لمواجهة التحديات المقبلة.

وقال رئيس تشكيلة ليبريا التابعة للجنة بناء السلام إنه لم يحرَز سوى تقدم محدود فيما يتعلق بتحقيق المصالحة الوطنية في ليبريا. وعلى الرغم من الإعلان عن خريطة الطريق من أجل تضميد الجراح وتحقيق المصالحة على الصعيد الوطني، فقد تأخر تنفيذها و لم تُفرِج الحكومة الليبرية حتى الآن عن الأموال اللازمة لهذا الغرض. وفيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون، أُعيق التقدم نظراً إلى عدم توافر القدرات اللازمة لدى الشرطة الليبرية والتأخيرات في إصلاح السلطة القضائية وتعزيزها. ويمثل تعيين رئيس جديد للقضاة فرصة للتعجيل بإحراز تقدم. وفيما يتعلق بالعنف الجنسي والجنساني، أشار رئيس تشكيلة ليبريا، إلى أن المجتمع المدني الليبري اضطلع بدور بنَّاء في السعي إلى معالجة هذه المسألة، لكن ثمة حاجة إلى بذل جهد حكومي أكبر لكفالة اتخاذ إجراءات ضد الجناة. وأشار أيضاً إلى الشواغل بشأن الفساد المتفشي في قطاع الموارد الطبيعية، واقترح زيادة الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي إلى ليبريا في هذا المجال.

ولاحظ وزير الدفاع الليبري أنه على الرغم من تولي الشرطة الوطنية الليبرية المسؤوليات الأمنية في المناطق التي جرى تحويلها من البعثة إلى الحكومة، فإن التحديات المتعلقة بالأفراد واللوجستيات والميزانية لا تزال تشكل مسائل رئيسية أمام مواصلة نشر الشرطة الوطنية. وفيما يتعلق باستمرار وجود البعثة في ليبريا، لاحظ وزير الدفاع أن الخطة الانتقالية للبعثة قد أُعدت بعناية لمراعاة قدرات ليبريا والتحديات التي لا تزال ماثلة، وحذَّر من أن أي محاولة للتعجيل بتنفيذ العملية الانتقالية، يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار أو تقويض المكاسب التي تحققت حتى الآن.

وفي جلسة مشاورات مغلقة، رحَّب العديد من أعضاء المجلس بالجهود المبذولة لتعزيز الاستقرار والديمقراطية في ليبريا خلال السنوات العشر الماضية منذ التوقيع على اتفاق السلام الشامل. وقال بعض أعضاء المجلس إن هناك حاجة إلى قيام حكومة ليبريا ببذل المزيد من الجهود لإدارة مواردها الطبيعية، ومعالجة الفساد، وتحسين قدرة الشرطة الوطنية الليبرية على تولِّي المزيد من المسؤوليات الأمنية في ظل الخفض التدريجي لوجود البعثة. ويشكل العنف الجنسي والجنساني أحد الشواغل الرئيسية أيضاً بالنسبة إلى أعضاء المجلس، إضافةً إلى ضرورة محاسبة مرتكبي تلك الجرائم. وقد رحَّب العديد من أعضاء المجلس بتحسين الأمن على طول الحدود مع كوت ديفوار.

وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١١٦ (٢٠١٣)، الذي مدَّد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وأذن للأمين العام بتخفيض العنصر العسكري للبعثة بما قدره ١ ١٢٩ فرداً.

ليبيا

عقد المجلس، في ١٦ أيلول/سبتمبر، جلسة إحاطة وأجرى مشاورات بشأن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وقدم طارق متري، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إحاطة إلى المجلس، كما فعل يوجين – ريتشارد غاسانا، الممثل الدائم لرواندا، بصفته رئيساً للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا. كما أدلى إبراهيم دباشي، الممثل الدائم لليبيا ببيان.

وقال الممثل الخاص إن المشاكل الأمنية في ليبيا لا تزال من الشواغل الرئيسية، مشيراً إلى الاشتباكات المسلحة الأخيرة التي وقعت بين الكتائب الثورية المتناحرة، وعمليات الاغتيال التي استهدفت شخصيات سياسية وأمنية وصحفيين، والهجمات ضد أعضاء السلك الدبلوماسي، والتهديدات الموجهة إلى الأمم المتحدة. ورحَّب باعتماد المؤتمر الوطني العام لقانون انتخابات الجمعية الدستورية، وببدء حوار وطني.

وذكر رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، فيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة، أن فريق الخبراء قد خلص إلى نتيجة مفادها أن السلطات الليبية اتخذت خطوات ملموسة في مجالات المساعدة الأمنية، أدَّت بالفعل إلى صدور أولى شهادات المستعمل النهائي القليلة. وأشار إلى أن النقاط الرئيسية للمناقشة داخل اللجنة بشأن تقرير فريق الخبراء تتعلق بالانتهاكات المبلَّغ عنها لانتشار الأسلحة خارج ليبيا، ولا سيما في الجمهورية العربية السورية ومنطقة الساحل ومناطق أخرى، وما ينجم عنها من زعزعة للاستقرار، بالإضافة إلى

التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ تجميد الأصول وإمكانية إعادة الأموال المجمَّدة إلى بلدانها.

وقال الممثل الدائم لليبيا إن بلده لا يزال يمر في فترة انتقالية. وعلى الرغم من التحديات الأمنية الكبيرة، بدأت ليبيا عملية إنشاء جيش وطني وإعادة إنشاء قوة للشرطة.

وفي جلسة مشاورات مغلقة، أبدى أعضاء المجلس قلقهم إزاء الحالة الأمنية المتدهورة. وأبدى البعض قلقه أيضاً إزاء الأثر الناجم عن تعطيل صادرات النفط. ورحب الكثيرون من أعضاء المجلس باعتماد قانون الانتخابات للجمعية الدستورية والبدء بحوار وطني. وأثار بعض أعضاء المجلس الشواغل المتعلقة بالمحتجَزين، مشيرين إلى عدم حدوث تحسن يُذكر في ظروف المحتجَزين الموجودين خارج سيطرة الحكومة. وفيما يتعلق بالجزاءات، ركَّز بعض أعضاء المجلس على ضرورة أن تواصل اللجنة إيلاء الأولوية لتنفيذ حظر توريد الأسلحة، باعتبار ذلك وسيلة حاسمة لدعم الاستقرار والحدِّ من العنف في ليبيا. وأعرب البعض أيضاً عن قلقه إزاء التقارير الواردة على نحو متزايد بشأن نقل الأسلحة إلى المنطقة.

سيراليون

في ١٨ أيلول/سبتمبر، استمع المجلس إلى إحاطة عن الحالة في سيراليون قدّمها ينس آندرس توبيرغ – فراندزن الممثل التنفيذي للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون؛ وغييرمو رشينسكي الممثل الدائم لكندا، بصفته رئيس تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام؛ وساموراكامارا وزير خارجية سيراليون.

وعرض الممثل التنفيذي التقرير الأخير للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وقدّم آخر ما استجد من معلومات عن توطيد السلام في البلد، بما في ذلك الإعلان عن بدء عملية مراجعة الدستور، واستراتيجية التنمية الوطنية لسيراليون، المسمّاة برنامج تحقيق الرخاء (٢٠١٣-٢٠١٨). وأكد أن الخطة الانتقالية تمضي على المسار المفضي إلى سحب مكتب الأمم المتحدة المتكامل سحبا تاما بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤، عملا بالتكليف الصادر بموجب القرار ٢٠٩٧ (٢٠١٣)، الذي نصّ على نقل المهام المتبقية إلى فريق الأمم المتحدة القطري.

وأكد رئيس تشكيلة سيراليون أن سحب مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون ينبغي أن ينظر إليه على أنه تحول في الدعم الدولي وليس نهايته. وأشار إلى أن لجنة بناء السلام بصدد استعراض عملها مع سيراليون، بغية تخفيض الدور الذي تضطلع به،

تمشيا مع القرار ٢٠٩٧ (٢٠١٣)، وأنه يجري إعداد خطة انتقالية وأنه سيجري التشاور مع المجلس بهذا الشأن في أوائل عام ٢٠١٤.

وبيّن وزير الخارجية التقدم المحرز في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر في سيراليون، وكذلك الجهود التي تبذلها الحكومة للتصدي للتحديات الرئيسية مثل بطالة الشباب. وحثّ المجتمع الدولي على الاستمرار في توفير دعم طويل الأمد لجهود التنمية في سيراليون بواسطة فريق قطري قوي تابع للأمم المتحدة.

وفي مشاورات مغلقة، رحّب أعضاء المجلس على نطاق واسع، بالاتجاه الإيجابي في سيراليون باعتباره نبأً ساراً على جدول أعمال المجلس، وأيّدوا بالإجماع عمل الممثل التنفيذي المتعلق بسحب مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون. ونوّه العديد من أعضاء المجلس بعمل تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام، وأكدوا على تكامل العملية الانتقالية الخاصة بالتشكيلة مع العملية الانتقالية للمكتب المتكامل. وشدّد رئيس التشكيلة على أهمية الاهتمام الدولي المتواصل بسيراليون للتغلب على التحدي الذي يشكّله الحد من الفقر وتحقيق فائدة من فوائد السلام للسكان.

الصومال

في ١٢ أيلول/سبتمبر، استمع المجلس إلى إحاطة بشأن الحالة في الصومال. فقد قدم نيكولاس كاي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، إحاطةً إلى المجلس، إلى جانب محمد صالح النظيف، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال. وأشار الممثل الخاص إلى التقدم الكبير المحرز بشأن بناء الدولة في الصومال، لكنه نبّه إلى أن ما تحقق من مكاسب في البلد لا يزال عرضة للانتكاس: فإذا وقع الصومال في ”انزلاق إلى الوراء“ وكانت الغلبة في البلد لحركة الشباب، فإن ذلك سيخلّف آثارا خطيرة في المنطقة وخارجها. ولذلك، فإنه يتعين تقديم المزيد من الدعم، ولا سيما إلى قوات الأمن الوطني الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأشار كل من الممثل الخاص للأمين العام والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى الاستعراض المقبل المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وحثّ الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المجلسَ على تأييد زيادة عدد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي والدعم اللوجستي اللازم لتدريب قوات الأمن الوطني الصومالية.

وأثناء المشاورات، رحّب أعضاء المجلس بنشر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وأعربوا عن تقديرهم للعمل الذي تضطلع به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ويضطلع به الأفراد الإثيوبيون، الذين يعملون سويا مع أفراد قوات الأمن الوطني الصومالية.

وشدّدوا على ضرورة قيام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الوطني الصومالية بمواصلة القتال ضد حركة الشباب، وأعربوا عن استعدادهم لدراسة المقترحات التي قُدمت في هذا الصدد، في سياق الاستعراض المشترك لبعثة الاتحاد الأفريقي. وأدانوا أيضا الهجمات التي شنتها حركة الشباب في الصومال في الآونة الأخيرة. وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن قلقهم إزاء التقارير عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، شملت العنف الجنسي والجنساني وانتهاكات واعتداءات ضد الأطفال. وردّدوا الدعوة التي وجهها الأمين العام لحكومةَ الصومال لكي تبرهن على مواصلة التزامها بالتصدي لهذه الانتهاكات والاعتداءات. ورحبوا بالاتفاق المبرم في الآونة الأخيرة بين الحكومة الاتحادية والإدارة الانتقالية في جوبا، مؤكدين على أهمية قيام جميع الأطراف بتنفيذ ذلك الاتفاق والتقيد بالحظر المفروض على صادرات الفحم. ورحّب بعض أعضاء المجلس أيضا بتولّي الحكومة الاتحادية دورا قياديا في التوصل إلى ميثاق ”الاتفاق الجديد“ مع الشعب الصومالي، الذي اعتُمد لاحقا أثناء مؤتمر بروكسل المعني بالصومال الذي عقد في ١٦ أيلول/سبتمبر. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، أدلى المجلس ببيان إلى الصحافة عن الاجتماع.

الهجوم في نيروبي: بيان إلى الصحافة

في ٢١ أيلول/سبتمبر، أصدر المجلس بيانا إلى الصحافة أدان فيه الهجوم الإرهابي الذي وقع في نيروبي، وأعرب فيه عن تعازيه إلى الضحايا وأُسرهم وإلى كينيا شعباً وحكومةً. وكرّر المجلس، عبر البيان، تأكيد عزمه على مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، وفقا للمسؤوليات المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

السودان وجنوب السودان

أثناء المشاورات التي أجريت في ٥ أيلول/سبتمبر بشأن تقرير الأمين العام عن السودان، قال هيرفي لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إن العلاقات بين السودان وجنوب السودان ماضية في التحسن، على نحو ما تبرهن عليه المحادثات الرئاسية التي عقدت في الخرطوم يومي ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر والقرار الذي اتخذته حكومة السودان بعدم وقف تدفق النفط من جنوب السودان. وقال إنه على الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لم يُحرز سوى تقدم محدود بشأن ترسيم خط الوسط في المنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح، وأيضا بشأن التحقيق الذي أجرته آلية التحقيق المخصصة في الادعاءات بقيام كل من البلدين بدعم جماعات متمردة تعمل ضد الدولة الأخرى.

وفيما يتعلق بأبيي، أشار وكيل الأمين العام إلى عدم إحراز أي تقدم بشأن هذه المسألة أثناء المحادثات الرئاسية الثنائية التي عُقدت في ٣ أيلول/سبتمبر – بحيث لم ترد في البيان المشترك الذي صدر عقب الاجتماع إلا إشارة إلى تشديد الطرفين على أهمية مواصلة مناقشاتهما بشأن المسألة، والتأكيد على ضرورة التوصل إلى اتفاق عاجل على إنشاء مؤسسات مدنية مؤقتة في أبيي تمهّد الطريق أمام الرئيسين للتوصل إلى تسوية نهائية لهذه المسألة. وقال إن التوترات ازدادت في أبيي مع اقتراب شهر تشرين الأول/أكتوبر (وهو الموعد الذي اقترحه فريق التنفيذ الرفيع المستوى المعني بالسودان التابع للاتحاد الأفريقي لإجراء استفتاء على الوضع النهائي للمنطقة). وقال إن أي إجراء انفرادي، في ظل عدم التوصل إلى اتفاق على إجراء استفتاء، سيكون خطيرا وقد يؤدي إلى تجدّد اندلاع الأعمال العدائية. وفيما يتعلق بولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، تواصَل القتال بلا هوادة وأدّى إلى مزيد من نزوح المدنيين، بما في ذلك إلى إثيوبيا. ورحب أعضاء المجلس باعتماد بيان رئاسي في ٢٣ آب/أغسطس (S/PRST/2013/14) بشأن السودان وجنوب السودان، مُشيرين إلى أن اتخاذ المجلس موقفا موحدا في هذا الصدد خلّف تأثيرا إيجابيا على الطرفين. ورحّب أعضاء المجلس أيضا بتحسّن العلاقات الثنائية بين السودان وجنوب السودان في الآونة الأخيرة، بما في ذلك المناقشات التي جرت في الخرطوم في ٣ أيلول/سبتمبر بين عمر حسن البشير، رئيس السودان، و سلفا كير، رئيس جنوب السودان، والقرار الذي اتخذته حكومة السودان بعدم وقف تدفق النفط. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة غير المستقرة للغاية في منطقة أبيي. ولاحظ بعض أعضاء المجلس بوجه خاص، استمرار عدم الاتفاق على المضي قدما بإجراء الاستفتاء وإنشاء مؤسسات إدارية مؤقتة، في حين أعرب آخرون عن القلق إزاء رفض قبيلة دينكا نقوك إنشاء مؤسسات مؤقتة في أبيي. وشدّد المجلس على ضرورة حثّ كلا الطرفين على الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات انفرادية قد تؤدي إلى تأجيج حدة التوترات. وفي ولايتَي جنوب كردفان والنيل الأزرق، كرّر عدد من أعضاء المجلس الإعراب عن قلقهم إزاء استمرار عدم إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المحتاجين إليها.

وخلال المشاورات المغلقة التي عُقدت في ١٨ أيلول/سبتمبر، قال هايلي منكيريوس، المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان، إن العلاقات بين السودان وجنوب السودان قد تحسنت خلال الأسابيع الماضية. فقد شكّل مؤتمر القمة الذي عقد بين الرئيسين في ٣ أيلول/سبتمبر خطوة إيجابية، مثلما شكّلها القرار الذي اتخذته حكومة السودان والذي تسمح بموجبه بمواصلة تدفق النفط بكميات زائدة. وفيما يتعلق بالفريق الفني لبرنامج الحدود التابع للاتحاد الأفريقي والمكلف بترسيم خط الوسط في المنطقة الحدودية

الآمنة المتروعة السلاح، قال المبعوث الخاص إن الفريق قد قدم تقريره إلى الاتحاد الأفريقي. وذكر أن آلية التحقيق المخصصة، المكلفة بالتحقيق في الادعاءات بقيام كل من البلدين بدعم جماعات متمردة توجد في الدولة الأخرى، بصدد وضع الصيغة النهائية لتقريرها. وأشار إلى عدم إحراز أي تقدم في إنشاء مؤسسات في منطقة أبيي. وفيما يتعلق بالاستفتاء، أدى عدم إحراز تقدم وانعدام أي شكل من أشكال الاتصال بالقبائل إلى إحباط كبير في أوساط السكان. وأُفيد بأن رئيس جنوب السودان كان قد صرّح بأنه، في ظل عدم ورود أنباء تفيد بأن الاستفتاء المقترح لا يسير على ما يرام، فإنه سيقوم بالتحضير للاستفتاء، ولكنه لن يجريه بشكل أحادي.

وفيما يتعلق بولايتَي جنوب كردفان والنيل الأزرق، قال المبعوث الخاص إن القتال استمر وقد تأثّر به ٨٠٠ ٠٠٠ شخص. وفيما يتعلق بحملة التحصين ضد شلل الأطفال المقترحة، ذكر أن حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – جناح الشمال، قد وافقتا من حيث المبدأ، على المضي قدما في إجرائها، ولكن الاتفاق على المسائل اللوجستية لم يُبتّ فيه بعد. وقال المبعوث الخاص إن رئيس السودان قد وافق على إجراء حوار وطني بشأن وضع دستور جديد، بمشاركة جماعات المعارضة المسلحة وغير المسلحة والمجتمع المدني. وسيعلن الرئيس عن ذلك قريبا وسيطلب الدعم من المجتمع الدولي. وفيما يتعلق بتخفيف عبء الديون، أفاد بأن رئيس السودان ورئيس جنوب السودان قد اتفقا على توقيع رسالة مشتركة تدعو إلى تخفيف عبء ديون السودان، وإنها ستُعرض على البنك الدولي في تشرين الأول/أكتوبر.

وتشكّل منطقة أبيي شاغلا رئيسيا لأعضاء المجلس. فقد أشار العديد منهم إلى الأهمية البالغة لإنشاء مؤسسات في منطقة أبيي، بما في ذلك قوة شرطة أبيي. وكرّر أعضاء المجلس تأكيد ضرورة تجنّب اتخاذ إجراءات انفرادية فيما يتعلق بإجراء استفتاء. وأشار بعض أعضاء المجلس إلى أن بإمكان المجلس أن يناقش مسألة أبيي عند اجتماعه بالاتحاد الأفريقي خلال زيارته إلى أديس أبابا في تشرين الأول/أكتوبر. وأشار بعض أعضاء المجلس أيضا إلى أن المنتدى الاستشاري المشترك بين السودان وجنوب السودان، المقرّر أن ينعقد في ٢٧ أيلول/سبتمبر على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة، سيكون مفيدا لمناقشة المسائل التي لم يُبت فيها بعد بين البلدين.

آسيا

أفغانستان

في ١٩ أيلول/سبتمبر، عقد المجلس المناقشة الفصلية المفتوحة بشأن أفغانستان. وخلالها قدم يان كوبيتس، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، إحاطة إلى المجلس، استنادا إلى تقرير الأمين العام.

واستعرض الممثل الخاص التقدم المحرز فيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية في أفغانستان من جوانبها السياسية والأمنية والاقتصادية. وذكر أن هناك تحديات كبيرة لا تزال ماثله، إلا أن الجهود تمضي في المسار المرسوم لها. وأشار إلى أن حركة طالبان لا تزال تستهدف الأفغانيين في المقام الأول، لكنها فشلت في تحقيق انتصار عسكري يُذكر. فقد تولت قوات الأمن الوطنية الأفغانية زمام القيادة الأمنية في جميع أنحاء البلد، لكن قدراتها لم تتم تنميتها بعدُ بصورة كاملة، ولذا سيلزم تقديم دعم دولي مستمر إليها. وأشار الممثل الخاص إلى أهمية اطراد الدعم الدولي في السنوات المقبلة. فزيادة عدد الإصابات في صفوف المدنيين أضحت تشكل مصدر قلق بالغ، وهي إصابات تُعزى غالبيتها العظمى إلى حركة طالبان. وأشار الممثل الخاص إلى أن المخدرات لا تزال مشكلة رئيسية، وأعرب عن القلق إزاء وجود مؤشرات على زيادة زراعة الأفيون.

وقام الممثل الخاص بإبلاغ المجلس بأن الأعمال التحضيرية للانتخابات الأفغانية في عام ٢٠١٤ تحرز تقدما جيدا، بما في ذلك إقرار قانونَين رئيسيَين وإجراء تعيينات في الهيئتَين المستقلتين لإدارة الانتخابات وبدء تنفيذ عملية تحديث سجلات الناخبين على صعيد المقاطعات. وأعرب عن ترحيبه بالدعم الإقليمي للفترة الانتقالية في أفغانستان، بما في ذلك ورود إشارات إيجابية من البلدان المجاورة، بطرق منها عملية ”قلب آسيا“ ومنظمة شنغهاي للتعاون.

وقال ظاهر طنين، الممثل الدائم أفغانستان، إن التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية الثالثة قد أظهرت نضجا ديمقراطيا في أفغانستان وأعرب عن ثقته بإجراء انتخابات ناجحة. فحكومة أفغانستان لا تزال ملتزمة بالقيام بعملية للسلام والمصالحة تتولى أفغانستان قيادتها وترحب بالدعم الإقليمي. وقال إن عزم حركة طالبان على العودة بأفغانستان إلى الماضي يقوّض المساعي الأولى لإجراء مفاوضات السلام، إلا أن القيادة الأفغانية لم تفقد ثقتها في الحل السياسي.

وأكّد أعضاء المجلس وكذلك الدول غير الأعضاء فيه المشارِكة في المناقشة على أهمية إجراء انتخابات شاملة وشفافة وذات مصداقية في عام ٢٠١٤. وشددت عدة وفود على

ضرورة القيام بتحضيرات أمنية فعالة دعما للانتخابات. وأشار الأعضاء أيضا إلى نقل المسؤوليات الأمنية وأدانوا الهجمات الإرهابية التي وقعت في الآونة الأخيرة. وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء الإصابات في صفوف المدنيين، التي تُعزى غالبيتها العظمى إلى حركة طالبان ونددوا أيضا باستمرار تعمّد استهداف كبار الموظفات، والشرطيات وموظفات الانتخابات.

وشدد أعضاء المجلس على أهمية إحراز تقدم استنادا إلى إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، بشأن قضايا شتى منها حقوق الإنسان، مع التركيز بوجه خاص على حقوق النساء والفتيات. وأكد بعض أعضاء المجلس على أهمية بناء قدرات قوات الأمن الوطني الأفغانية لضمان نقل المسؤوليات الأمنية بنجاح. وأشار بعض أعضاء المجلس إلى المشاكل التي تسبّبها زراعة المخدرات والاتجار بها، وما يرتبط بذلك من تمويل للتطرف والإرهاب. وطلب بعض الوفود أيضا توضيح طبيعة البعثة الدولية لما بعد عام ٢٠١٤ للتدريب وإسداء المشورة والمساعدة.

الهجوم على هيرات: بيان إلى الصحافة

في ١٣ أيلول/سبتمبر، أصدر المجلس بيانا إلى الصحافة أدان فيه الهجوم على قنصلية الولايات المتحدة في هيرات، أفغانستان، الذي أعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عنه.

الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

قدم روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، الإحاطة الشهرية بشأن الشرق الأوسط إلى المجلس في ١٧ أيلول/سبتمبر. ولاحظ أن استئناف المفاوضات المباشرة في عملية السلام بالشرق الأوسط في ٢٩ تموز/يوليه لاقى ترحيبا واسع النطاق. ولاحظ أن الأمين العام شعر بالارتياح لما أبداه محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، وبنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي، من جدية في التعامل مع المحادثات، باعتبارها الطريق الوحيد الذي يمكنه حتى هذه اللحظة أن يقود إلى حل الدولتين.

ولاحظ المنسق الخاص أن الجانبين عكفا على القيام بالعديد من جولات المباحثات، وحثهما على التعجيل بوتيرة المحادثات وتكثيفها. وأشار إلى أن تحقيق الاستقرار في الضفة الغربية في الوقت الذي تستمر فيه المحادثات يتسم بأهمية بالغة. وأبدى أسفه على الأرواح التي أزهقتها الحوادث الأمنية في مخيمي جنين وقلنديا للاجئين في ٢٠ و ٢٦ آب/أغسطس على التوالي، بما في ذلك مصرع أحد موظفي الأونروا. وأعرب عن قلقه إزاء النشاط

الاستيطاني في الضفة الغربية، وقال إن الأمم المتحدة تراقب بقلق متزايد أجواء التوتر في مدينة القدس القديمة.

وقال المنسق الخاص إن الهدوء ظل سائدا في غزة في أغلب الأوقات، بغض النظر عن محاولات إطلاق صواريخ من غزة تجاه إسرائيل. وأفاد بأنه التقى بالقيادة المصرية في القاهرة في أيلول/سبتمبر الماضي، وأدان الهجمات التي أودت بحياة أفراد أمن مصريين في رفح في ١١ و ١٦ أيلول/سبتمبر. وقال إن الأمم المتحدة تتابع عن كثب الوضع الإنساني في غزة على وجه الخصوص، ودعا إلى تخفيف القيود وتسهيل الوصول إلى غزة عبر المعابر القانونية، مع مراعاة المخاوف الأمنية المشروعة والاتفاقات السابقة. وبشأن لبنان، شدد على إدانة الأمين العام لحوادث التفجير الأخيرة، بما في ذلك الهجوم الذي وقع في طرابلس يوم ٢٣ آب/أغسطس.

وأثناء المشاورات التي أعقبت إحاطة المنسق الخاص، أشاد العديد من أعضاء المجلس بأطراف عملية السلام في الشرق الأوسط لما أظهرته من قيادة في سبيل العودة إلى المفاوضات. وأقر العديد من أعضاء المجلس أيضا بضرورة تحسين الأوضاع على أرض الواقع، بما في ذلك ما يتعلق بوضع النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية والقيود المفروضة على غزة وكذلك المصالح الأمنية المشروعة للأطراف المعنية. كما سلط العديد من أعضاء المجلس الضوء على استمرار هشاشة الوضع في لبنان نتيجة الحرب الأهلية السورية، وضخامة عدد اللاجئين السوريين الذين عبروا إلى لبنان.

الشرق الأوسط (الجمهورية العربية السورية)

قدم الأمين العام إحاطة للمجلس في مشاورات مغلقة عقدت في ١٦ أيلول/سبتمبر بشأن النتائج التي توصلت إليها بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، بقيادة آكي سيلستروم. وبناء على طلب أحد أعضاء المجلس، انضم السيد سيلستروم إلى مشاورات المجلس بعد أن قدم الأمين العام إحاطته. وقدمت نسخة من تقرير البعثة لأعضاء المجلس خلال جلسة الإحاطة، وأتيحت في الوقت نفسه لغير أعضاء المجلس والجمهور على نطاق أوسع.

وأفاد الأمين العام المجلس بأن البعثة خلصت إلى أن الأسلحة الكيماوية استُخدمت في ضواحي دمشق على نطاق واسع نسبيا صباح يوم ٢١ آب/أغسطس. وذكر للمجلس أن المجتمع الدولي تقع على عاتقه مسؤولية محاسبة مرتكبي الهجوم، وضمان عدم ظهور الأسلحة الكيميائية قط كأداة للحرب. وأعرب عن ترحيبه بالإطار الذي اتفقت عليه الولايات

المتحدة والاتحاد الروسي في جنيف في ١٤ أيلول/سبتمبر للقضاء على الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية ودعا المجلس إلى العمل على ضمان الامتثال لتلك الخطة.

وأدان أعضاء المجلس استخدام الأسلحة الكيميائية وأعربوا عن تقديرهم للعمل الذي أنجزه السيد سيلستروم وفريقه في ظروف صعبة. وطالب العديد من أعضاء المجلس أيضا بإصدار قرار ملزم من شأنه أن يضمن الامتثال للاتفاق الإطاري المبرم بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، ومن شأنه أن يعزز القرار الذي يتوقع أن تصدره منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن طرائق تنفيذ هذا الاتفاق الإطاري. ومع الإقرار بأن نطاق ولاية البعثة لم يتسع ليتضمن تحديد المسؤولين عن هجوم ٢١ آب/أغسطس، فقد ارتأى عدد من أعضاء المجلس أن الأدلة الواردة في التقرير تشير بأصابع الاتهام نحو السلطات السورية، في حين قال أعضاء آخرون بالمجلس إن التقرير يحتاج إلى دراسة متأنية. وكرر عدد من أعضاء المجلس وجهات نظرهم التي أبدوها خلال المشاورات بشأن الشرق الأوسط التي جرت في ١٧ أيلول/سبتمبر.

وبعد مناقشات مكثفة، قدم ممثلا الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في ٢٦ أيلول/سبتمبر، إلى مجلس الأمن مشروع قرار بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، وهو قرار أكد فيه المجلس أن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان يُشكّل تهديدا للسلام والأمن الدوليين وأدان فيه أي استخدام للأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، وخاصة الهجوم الذي حدث في ٢١ آب/أغسطس. وأشار المندوبان إلى أن المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية سيعتمد قريبا قرارا بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية السورية. وفي مشروع القرار، قرر المجلس أن الجمهورية العربية السورية يجب أن تمتثل لجميع جوانب قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الصادر في ٢٧ أيلول/سبتمبر، وأذن بإرسال فريق تحضيري من الأمم المتحدة لتقديم المساعدة المبكرة لأنشطة تلك المنظمة في الجمهورية العربية السورية، وطلب من الأمين العام للأمم المتحدة، بالتشاور مع المدير العام للمنظمة، ومع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية إذا اقتضت الضرورة، أن يقدم إلى المجلس في غضون ١٠ أيام من اعتماد القرار توصيات بشأن دور الأمم المتحدة في القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري. وفي مشروع القرار أيضا ولأول مرة أيد المجلس البيان الختامي لمجموعة العمل الموقع في جنيف في ٣٠ حزيران/يونيه، ٢٠١٢، وهو بيان حدد التدابير التي من شأنها التوصل إلى وقف فوري لجميع أعمال العنف وتضمن المبادئ والمبادئ التوجيهية المتفق عليها لتنفيذ مرحلة انتقالية تقودها الجمهورية العربية السورية. والتمس المشاركان في صياغة مشروع القرار من جميع أعضاء المجلس أن يشاركوا أيضا في تقديم القرار لكي يتسنى تقديمه على هيئة ”نص رئاسي“.

وبما أن جميع أعضاء المجلس أفادوا بأنهم سيشاركون في تقديم القرار، فقد قدم في صورة نص رئاسي واعتمده المجلس بالإجماع في ٢٧ أيلول/سبتمبر باعتباره القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وأدلى جميع أعضاء المجلس ببيانات بعد اعتماده أعربوا فيها عن ترحيبهم بالنتيجة ودعوا إلى تنفيذه الكامل. وكان تمثيل معظم أعضاء المجلس في اعتماد القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) على المستوى الوزاري.

وبعد اعتماد القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، أعلن ممثلا أستراليا ولكسمبرغ عزمهما على تعميم مشروع بيان رئاسي بشأن الوضع الإنساني في الجمهورية العربية السورية. وبعد ذلك، وُزع مشروع النص على أعضاء المجلس في ٢٨ أيلول/سبتمبر ونوقش خلال مناقشات غير رسمية في ٣٠ أيلول/سبتمبر. وأعرب العديد من أعضاء المجلس عن تأييدهم للمشروع، من منطلق الإقرار بأنه قد آن للمجلس أن يتخذ الإجراءات اللازمة لدعم الجهود الرامية إلى تحسين وصول المساعدات الإنسانية إلى السوريين الذين يحتاجون إليها. واقترح عدد من أعضاء المجلس تعديلات وإضافات على مشروع البيان الرئاسي.

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

في جلسة مشاورات مغلقة عُقدت في ١٩ أيلول/سبتمبر، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطة للمجلس عن أنشطة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وبالإضافة إلى الحوادث الأمنية التي أوردها آخر تقرير قدمه الأمين العام عن القوة، عرض وكيل الأمين العام حادثة أمنية خطيرة أخرى وقعت في ١٢ أيلول/سبتمبر، حيث سيطرت العناصر المسلحة في المعارضة السورية على ثلاثة مواقع تابعة للقوات المسلحة السورية وصاحب ذلك إطلاق أعيرة نارية تجاه الجانب الإسرائيلي. واتصل قائد القوة بكلا الجانبين السوري والإسرائيلي ردا على هذه الحادثة. ولاحظ أن رد فعل إسرائيل إزاء الحادثة اتسم بضبط النفس.

وذكّر وكيل الأمين العام أعضاء المجلس بأن أي وجود عسكري في منطقة الفصل، بخلاف القوة، يُشكل انتهاكا لاتفاق فض الاشتباك لعام ١٩٧٤، ومن شأنه أن يُفاقم حدة التوتر بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وقال إن الأنشطة الأخيرة للمعارضة المسلحة، بما فيها استخدام العبوات الناسفة المرتجلة تشكل خطرا على أفراد القوة وتقيد تحركاتهم. وذكّر أعضاء المجلس بأن الطرفين يتحملان المسؤولية الرئيسية عن سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للبعثة، وحث كل من يتمتع بنفوذ لدى أعضاء المعارضة المسلحة على أن يشجعهم أيضا على مراعاة سلامة أفراد القوة وأمنهم.

وأشار وكيل الأمين العام إلى أن القوة ما فتئت تقوم باتخاذ تدابير حماية لتعزيز سلامتها وأمنها، وأن القوام الكلي للقوة أوشك على بلوغ طاقته القصوى المقدرة بعدد ١ ٢٥٠ فردا بعد أن قدمت فيجي ونيبال وأيرلندا مساهماتها. ووجه الشكر إلى تلك البلدان وكذلك إلى البلدان التي لا تزال قواتها مشاركة في القوة وإلى فريق مراقبي الجولان التابع لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وأخبر المجلس بأن القوة تُجري حاليا الترتيبات اللازمة لاستيراد معدات إضافية لحماية حفظة السلام، رغم حدوث بعض التأخير في استصدار الموافقات اللازمة من السلطات السورية فيما يتعلق ببعض المعدات.

وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم البالغ لما تبذله إدارة عمليات حفظ السلام من جهود لتعزيز قدرات القوة بطرق من بينها زيادة أعداد القوات المشاركة فيها. وعبّر أعضاء المجلس أيضا عن امتنانهم للبلدان التي استمرت قواتها ضمن القوة والبلدان التي تنضم قواتها للقوة للمرة الأولى لما تبذله من جهود لتعزيز مهمة القوة. وحث العديد من أعضاء المجلس الأطراف على التحلي بضبط النفس عند الاستجابة للحوادث الأمنية وعلى الامتثال لشروط اتفاقية فض الاشتباك لعام ١٩٧٤.

اليمن

عقد مجلس الأمن، في ٢٧ أيلول/سبتمبر، جلسة إحاطة بشأن الوضع في الشرق الأوسط (اليمن)، تولت رئاستها جولي بيشوب وزيرة خارجية أستراليا، وشاركت فيها وفود عديدة على المستوى الوزاري. وقدم جمال بن عمر المستشار الخاص للأمين العام بشأن اليمن، وعبد اللطيف بن راشد الزياني أمين عام مجلس التعاون الخليجي، إحاطة للمجلس بشأن التطورات الأخيرة. كما أدلى أبو بكر عبد الله القربي وزير خارجية اليمن ببيان.

وقال المستشار الخاص إن مؤتمر الحوار الوطني في اليمن تميّز بالجدية والشفافية والشمول أكثر من أي عملية تداولية أخرى في المنطقة العربية. وقال إن الحوار الوطني حقق تقدما استثنائيا، وإنه أوشك على الانتهاء. وأكد أن الحوار الوطني ليس سوى خطوة في العملية الانتقالية، أي أنه لم يكن يرمي إطلاقا إلى حل جميع التحديات التي تواجه اليمن، وإنما لإرشاد عملية صياغة الدستور التي ستتبعها انتخابات عامة. وأشار إلى أن الاتفاق الانتقالي المبني على مبادرة مجلس التعاون الخليجي سيتأخر لأن بعض المهام استغرقت وقتا أطول مما كان متوقعا، وظهور عراقيل في بعض الأحيان.

وقال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي لمجلس الأمن إن المجلس وقف إلى جانب اليمن في مرحلته الانتقالية، وأثنى على قيادة هادي منصور الرئيس المؤقت لليمن أثناء هذه

الفترة. ورحب أيضا بمواظبة المجتمع الدولي على المشاركة في جهود مساعدة اليمن خلال هذه الفترة الحاسمة.

وقال وزير الخارجية إن اليمن يرحب بالدور المستمر الذي يضطلع به المجلس في مساندة اليمن في مرحلته الانتقالية. وقد اتسم الحوار الوطني بأنه عملية حرة وشفافة وشاملة. وأكد وزير الخارجية أن اليمن لا يزال ملتزما بتنفيذ خطة المرحلة الانتقالية المبنية على مبادرة مجلس التعاون الخليجي.

وأشار أعضاء المجلس إلى التقدم الكبير الذي حققته اليمن في العملية السياسية الانتقالية برغم التحديات الجمة التي اعترضت طريقه على الأصعدة الإنساني والاقتصادي والأمني. وبصرف النظر عما شاب الحوار الوطني من تأخير، فإن أعضاء المجلس يشجعون جميع الأطراف في اليمن على الاستمرار في الحوار حرصا على الالتزام قدر المستطاع بالجدول الزمني الذي حدده اتفاق مجلس التعاون الخليجي للمرحلة الانتقالية. وشدد عدد من أعضاء المجلس على أهمية استمرار مشاركة المجلس في دعم المرحلة الانتقالية في اليمن، وأشار إلى أنه حري بالمجلس أن يظل على أهبة الاستعداد لاتخاذ إجراءات ضد المفسدين.

وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء الهجمات الإرهابية الأخيرة، بما في ذلك التهديد الذي يشكله تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. ولفت عدد من أعضاء المجلس الانتباه أيضا إلى الوضع الإنساني المتردي في اليمن، إذ أنه لم يُموّل سوى ٤٤ في المائة فقط من أنشطة النداء الإنساني.

عدم الانتشار: اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

في ٥ أيلول/سبتمبر، استمع المجلس إلى إحاطة مفتوحة مقدمة من غاري كوينلان، الممثل الدائم لأستراليا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، عن أعمال اللجنة في الفترة من ١٦ تموز/يوليه إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وأشار إلى مواصلة اللجنة النظر في التقرير النهائي لفريق الخبراء، وكذلك إلى مداولات اللجنة بشأن ما إذا كان ينبغي لها أن تطبق ”الإشعارات الخاصة“ الصادرة عن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) لتوزيع معلومات على الدول الأعضاء عن قائمة جزاءات مجلس الأمن المحددة الهدف. وقال إن اللجنة تواصل النظر في كيفية الاستجابة بشكل مناسب لقيام الفريق بتجميع البيانات المتاحة للعموم التي أدلى بها مسؤولون إيرانيون ومستفيدون مزعومون من المساعدة العسكرية الإيرانية فيما يتعلق بالانتهاكات المحتملة للقرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، فضلا عن متابعة الاستنتاج الذي خلص إليه الفريق بالإجماع ومؤداه أن قيام جمهورية إيران الإسلامية بإطلاق قذيفتي شهاب ١ و ٣ يشكل انتهاكا للقرار ١٩٢٩

(٢٠١٠). وذكر أن محمد خزاعي الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية، قام بزيارته في ١ آب/أغسطس و لم يكن بوسعه الإبلاغ عما إذا كان بلده يعتزم الرد على رسالة اللجنة المؤرخة ١٢ نيسان/أبريل بشأن القذيفتين شهاب ١ و ٣، وعلى رسالة اللجنة المؤرخة ٢١ أيار/مايو بشأن تقرير الفريق الذي خلص إلى أن اعتراض شحنة أسلحة يمثل على أقل تقدير انتهاكا محتملا للقرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) من جانب جمهورية إيران الإسلامية.

وكرر أعضاء المجلس تأكيد دعمهم للحوار في إطار مجموعة خمسة زائد واحد باعتباره الأساس للتوصل إلى حل للمسألة النووية الإيرانية. وأشار بعض أعضاء المجلس إلى الفرصة المتاحة للحكومة الإيرانية الجديدة كي تبرهن على التزامها بمعالجة شواغل المجتمع الدولي، واعتبروا أن استئناف المحادثات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٧ أيلول/سبتمبر يمثل فرصة هامة. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن القلق إزاء استمرار عدم امتثال جمهورية إيران الإسلامية لقرارات مجلس الأمن وقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على النحو الموثق في الآونة الأخيرة في تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس. وقام بعض أعضاء المجلس بتشجيع اللجنة على اتخاذ المزيد من الإجراءات للوفاء بولايتها، بما في ذلك تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير النهائي للفريق، وتحسين رد اللجنة على انتهاكات الجزاءات، وحثوا اللجنة على التوصل إلى اتفاق بشأن عدد من المسائل المعلقة المعروضة عليها. وأكد بعض الأعضاء أهمية اضطلاع الفريق بأعماله في إطار من الالتزام الصارم بأداء ولايته واستنادا إلى أدلة موضوعية وموثقة.

مسائل مواضيعية ومسائل أخرى

إحاطة مقدمة من إدارة الشؤون السياسية لاستكشاف الآفاق

خلال جلسة تحمل عنوان ”استكشاف الآفاق“ قررت الرئاسة عقدها في ٤ أيلول/سبتمبر، قدم جيفري فيلتمان وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إحاطة عن زيارته الأخيرة التي قام بها في آب/أغسطس إلى الشرق الأوسط والبلدان المجاورة. فقد سافر خلال الزيارة التي قام بها إلى الأردن وإسرائيل والضفة الغربية مع الأمين العام. ثم سافر وكيل الأمين العام عائدا مرة أخرى إلى الأردن، قبل الشروع في زيارة العراق، ومصر، والمملكة العربية السعودية، وقطر، وجمهورية إيران الإسلامية.

وكان الغرض من سفر وكيل الأمين العام إلى المملكة العربية السعودية، وقطر، وجمهورية إيران الإسلامية مناقشة الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر للاتفاق على حل سياسي للأزمة الحالية في الجمهورية العربية السورية. وذكر أنه بالرغم من أن الأمم المتحدة قد أنجزت جميع الأعمال التحضيرية اللازمة لعقد المؤتمر، فإن الأطراف السورية ومن يدعمها في

المنطقة ليست على استعداد للمشاركة على ما يبدو. ولاحظ أنه كانت هناك آراء متباينة داخل البلدان الثلاثة بشأن تحديد الجهة المسؤولة عن الهجوم بالأسلحة الكيميائية الذي وقع في بعض أحياء دمشق في ٢١ آب/أغسطس. وقال عدد من أعضاء المجلس إن السلطات السورية كانت مسؤولة عن الهجوم، واتفق العديد من أعضاء المجلس على ضرورة القيام برد حاسم. وأعرب بعض أعضاء المجلس عما يساورهم من شك إزاء مسؤولية السلطات السورية عن الهجوم.

وأبلغ وكيل الأمين العام المجلس بأنه قام بزيارة مصر بتوجيه من الأمين العام، وكان الغرض الأساسي لهذه الزيارة الاستماع إلى مجموعة متنوعة من المحاورين المصريين من الحكومة ومن ممثلي الجماعات الدينية والمجتمع المدني. واستنادا إلى تلك المناقشات، أكد وكيل الأمين العام على الحاجة إلى خريطة طريق سياسية للمصالحة الحقيقية وإشراك الجميع. وأبلغ المجلس بضرورة بناء أسس الديمقراطية في مصر على نحو متدرج. ورحب العديد من أعضاء المجلس بزيارة وكيل الأمين العام إلى مصر، بيد أن بعضهم حذر قائلا إن من المهم أن تكون عملية التحول في مصر بقيادة المصريين.

وأعرب وكيل الأمين العام عن بعض القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في العراق، واستمرار الانقسامات السياسية. وأعرب مجددا عن قلق الأمين العام الشديد إزاء ما وقع من عنف في معسكر أشرف في ١ أيلول/سبتمبر لقي خلاله مالا يقل عن ٥٢ شخصا مصرعهم. وأفاد بأن تحديد المسؤولية عن العنف يقع خارج نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وأن السلطات العراقية ستقوم بإجراء تحقيق. وأشاد أيضا برئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس لما أبدياه من شجاعة في استئناف المفاوضات المباشرة من أجل التوصل إلى حل للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني يقوم على وجود دولتين، وأشاد بوزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري لجهوده الدؤوبة خلال الأشهر الأخيرة للتقريب بين الطرفين.

الأسلحة الصغيرة

في ٢٦ أيلول/سبتمبر، تولت جولي بيشوب وزيرة خارجية أستراليا،، رئاسة جلسة رفيعة المستوى للمجلس بشأن موضوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وكانت هذه الجلسة هي المرة الأولى التي يتناول فيها المجلس هذه المسألة منذ خمس سنوات.

وقد استند الأمين العام، خلال الإحاطة التي قدمها، إلى النتائج الواردة في تقريره الأخير (S/2013/503) عن الأسلحة الصغيرة لتسليط الضوء على الطابع المتطور للتهديد الذي يشكله النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها المزعزع للاستقرار

وإساءة استخدامها والمجالات التي يمكن للمجلس أن يحسن فيها استجاباته. ووصف اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة في آذار/مارس ٢٠١٣ بأنه خطوة تاريخية إلى الأمام، وحث جميع الدول على التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها. كما قدمت كريستين بيرلي نائبة رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية، إحاطة إلى المجلس. وسلطت الضوء على التكلفة المدمرة التي يتكبدها المدنيون والمجتمعات المحلية من جراء الانتشار الواسع النطاق للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استخدامها، ودعت الدول إلى وضع نهج شامل من أجل مكافحة هذه التهديدات بصورة أكثر فعالية.

وأجمع أعضاء المجلس في مداخلاتهم على الاعتراف بما للنقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها المزعزع للاستقرار وإساءة استخدامها من تأثير ضار على السلام والأمن الدوليين. ورحب عدد من الأعضاء بالتقدم المحرز حتى الآن، بما في ذلك اعتماد الجمعية العامة لمعاهدة تجارة الأسلحة في آذار/مارس ٢٠١٣. وحث عدد من الأعضاء المجلس على دعم المبادرات الإقليمية، كان من بينهم لويز موكيشابو وزيرة خارجية رواندا، التي قالت إن أفريقيا، ولا سيما منطقة البحيرات الكبرى، قد عصفت بها نزاعات سهلت هذه الأسلحة نشوبها؛ وأبرز بعض المتكلمين أثر هذه الأسلحة على المساعدة الإنسانية وكيف يتكبد النساء والأطفال القسط الأكبر من العنف الذي تتسبب هذه الأسلحة في وقوعه؛

واعتمد أعضاء المجلس القرار ٢١١٧ (٢٠١٣) بأغلبية ١٤ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع عضو واحد عن التصويت (الاتحاد الروسي). وقال ممثل الاتحاد الروسي في معرض تعليله لهذا الامتناع إنه ليس بوسع بلده تأييد النص نظرا لخلوه من حكم مهم يتعلق بعدم جواز نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول. وقدم القرار أحد عشر عضوا في المجلس (الأرجنتين، وأستراليا، وتوغو، وجمهورية كوريا، ورواندا، وغواتيمالا، وفرنسا، ولكسمبرغ، والمغرب، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية)، بالإضافة إلى خمسة عشر دولة من غير الأعضاء في المجلس وهي (إسبانيا، وألمانيا، وبابوا غينيا الجديدة، وترينيداد وتوباغو، وسلوفينيا، وسويسرا، وسيراليون، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وليبريا، وليتوانيا، والنرويج، ونيوزيلندا، واليابان). وهذا هو أول قرار للمجلس يكرس حصرا لمسألة النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها المزعزع للاستقرار وإساءة استخدامها.

ويعزز القرار ٢١١٧ (٢٠١٣) جهود المجلس الرامية إلى التصدي للتهديد الذي يشكله النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها وإساءة

استخدامها، ويحدد الخطوات العملية لتحقيق ذلك. وفي هذا القرار، ذكّر المجلس الدول الأعضاء بالتزامها بأن تمتثل امتثالا تاما وفعالا بحظر توريد الأسلحة الذي يفرضه المجلس؛ وأعرب عن دعمه للجهود التي تبذلها بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية للحد من تأثير هذه الأسلحة على المجتمعات، بوسائل من بينها مساعدة الحكومات، بناء على طلبها، على تعزيز أمن الحدود وإدارة مخزوناتها من الأسلحة. ودعا المجلس أيضا الأطراف في النزاعات إلى كفالة حماية المدنيين من هذه الأسلحة. و لم تجتمع هذه العناصر من قبل في قرار صادر عن مجلس الأمن.